

Distr.  
GENERAL

A/HRC/4/110  
2 February 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

## الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

### تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

حماية حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشري  
ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تقرير الأمين العام\*

موجز

اعترفت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٨٤/٢٠٠٥، بالحاجة إلى بذل جهود مكثفة لضمان احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع على نحو شامل بغية الحد من إمكانية التعرض لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومنع التمييز والوصم المتصلين بهما، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال والمجموعات المعرضة لخطر الإصابة. ودُعيت الدول وغيرها من الجهات الفاعلة إلى مواصلة اتخاذ خطوات لضمان احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، كما ترد في المبادئ التوجيهية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان، الموجزة في الفقرة ١٢ من الوثيقة E/CN.4/1997/37. ويقدم هذا التقرير استعراضاً عاماً للإجراءات التي اتخذتها الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتحقيق هذا الغرض. ويخلص التقرير إلى أنه على الرغم من أن الإسهامات المتنوعة تظهر وجود طائفة واسعة من التحديات التي لا يزال المجتمع الدولي يواجهها في تناول جوانب حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، فقد تم اتخاذ عدد متزايد ومتنوع من المبادرات التي كانت نتائجها إيجابية.

\* وفقاً للفقرة ٨ من الفرع بء من قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣، قدّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لتقديمه لكي يتضمن أكبر عدد ممكن من الإسهامات الواردة.

## المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١	.....مقدمة
٣	١٩-٣	.....الإسهامات المقدمة من الدول أولاً-
١٠	٤٠-٢٠	.....إسهامات من منظمات دولية ثانياً-
١٧	٤٥-٤١	.....إسهامات من منظمات غير حكومية ثالثاً-
٢٠	٤٨-٤٦	.....الاستنتاجات رابعاً-

## مقدمة

١- أعربت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٨٤/٢٠٠٥، عن قلقها إزاء تزايد عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري ولا سيما إزاء أوضاع النساء والفتيات والأطفال بوجه عام والمجموعات المعرضة للإصابة بالعدوى والتمييز. وأكدت اللجنة الحاجة إلى بذل جهود مكثفة لضمان احترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع على نحو شامل بغية الحد من إمكانية التعرض لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومنع التمييز والوصم المتصلين بهما، والحد من آثارهما. ولهذا الغرض دعت اللجنة الدول وأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى مواصلة اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، كما ترد في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان، الموجزة في الفقرة ١٢ من الوثيقة E/CN.4/1997/37، وناشدت جميع الدول أن تنفذ تنفيذاً كاملاً إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز المعقودة عام ٢٠٠١. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يلتمس تعليقات الحكومات وأجهزة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن الخطوات التي اتخذتها للقيام بتعزيز، وعند الاقتضاء تنفيذ برامج ترمي إلى مراعاة حقوق الإنسان الملحة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والخاصة بالنساء والأطفال والفئات المعرضة لخطر الإصابة وذلك في سياق الوقاية والرعاية والحصول على العلاج على النحو المبين في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان، الموجزة في الفقرة ١٢ من الوثيقة E/CN.4/1997/37 والقرار ٨٤/٢٠٠٥ وأن يقوم، بالتشاور مع الأطراف المعنية، بتقديم تقرير مرحلي إلى اللجنة كي تنظر فيه خلال دورتها الثالثة والستين. ووفقاً لمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢ يُقدّم هذا التقرير إلى الدورة الرابعة للمجلس.

٢- وقد وردت معلومات من ١٥ دولة من الدول الأعضاء ودولة واحدة لها صفة المراقب و ٩ منظمات دولية و ٤ منظمات غير حكومية. وكان حجم الردود الواردة كبيراً جداً ولذلك فإن هذا التقرير لا يتضمن سوى ملخص للمعلومات الواردة. ويمكن الرجوع إلى الأمانة للاطلاع على جميع النصوص الكاملة للردود. وستتاح هذه النصوص لفترة زمنية محدودة على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت.

## أولاً - الإسهامات المقدمة من الدول

٣- قدمت حكومة جزر البهاما معلومات تفيد أن لدى وزارة الخدمات الاجتماعية وتنمية المجتمعات المحلية عدة برامج تهدف إلى تناول حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والخاصة بالنساء والأطفال والمجموعات المعرضة لخطر الإصابة وذلك في سياق الوقاية والرعاية وإتاحة الحصول على العلاج. وتُقدّم المساعدة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري للحصول على الرعاية الطبية، وتُقدّم مساعدة خاصة الخاصة إلى الأشخاص الذين يعانون من صعوبات مالية وإلى الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشري أو الذين أصبحوا يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

٤ - وذكرت حكومة بلغاريا أنها تمكنت من إبقاء انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري عند مستوى منخفض حيث بلغت الحالات المسجلة فيها ٦٧٧ حالة في الفترة بين عام ١٩٨٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتكفل بلغاريا حالياً اتباع نهج متكامل ومتوازن يقوم على حقوق الإنسان في العمل الوطني الذي يهدف إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وهو نهج يشمل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم من خلال تنفيذ برنامجين رئيسيين: خطة العمل الوطنية للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والتحكم بها (٢٠٠١-٢٠٠٧)، وبرنامج الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتحكم به الذي يموله الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والتدرن الرئوي والملاريا (الصندوق العالمي). وتكفل خطة العمل الوطنية توفير طائفة من الخدمات المجانية مثل الفحوص المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري، وتعميم العلاج بمضادات فيروسات النسخ الرجعي للمحتاجين لهذا العلاج (بغض النظر عن أوضاعهم الاجتماعية وحالة تأمينهم الصحي) وتوفير الوقاية الطبية لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وقد أدى برنامج الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتحكم به إلى تحسين وصول المجموعات المعرضة للخطر مثل متعاطي المخدرات بالحقن، والعاملين بالجنس، والمجموعات الشابة من سكان الروما الخطرة السلوك، والرجال الذين يمارسون اللواط والسجناء، إلى خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري وتحسين شمولية هذه الخدمات. ويمكن لهذه المجموعات المعرضة لخطر الإصابة الحصول على خدمات محددة مجانية ودون تمييز. وقد أنشأت البلد شبكة من مراكز المشورة والفحص الطوعيين فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري تقدم خدمات مجانية ودون الكشف عن هوية المصاب.

٥ - وقدمت حكومة كندا تقريرها المرحلي لعام ٢٠٠٥ المتعلق بتنفيذ إعلان الالتزام، وهو التقرير الذي أعدته للاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في عام ٢٠٠٦. ويسلط التقرير الضوء على التقدم الملحوظ الذي أحرزته حملة بعنوان "نقود معاً: كندا تتخذ إجراءات بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ٢٠٠٥-٢٠١٠"، والمبادرة الفيدرالية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في كندا، وكلاهما تعالجان صراحة موضوع حماية حقوق الإنسان. ويقدم تقرير كندا معلومات مفصلة عن حالة المرض في البلد. وأشد فئات السكان عرضة للخطر هم الرجال الذين يمارسون اللواط (وهم يمثلون نسبة ٥٨ في المائة من مجموع حالات الإصابة وبالتالي فإنهم يشكلون أكثر المجموعات تأثراً)، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، والسكان الأصليون، والسجناء، والنساء، والأشخاص الوافدون من بلدان يكون فيها فيروس نقص المناعة البشري متوطناً، والشباب. وبالنسبة لهذه المجموعات، تشتمل المبادرة الفيدرالية على نهج موجه نحو مجموعات سكانية محددة، وسيتمثل أحد التحديات الرئيسية في وضع نهج حذرة للتصدي لهذه الجائحة خدمةً لمجموعات السكان الأكثر تعرضاً لخطر الإصابة والتي غالباً ما تكون معرضة للتهميش ولا تستطيع الوصول إلى الخدمات التقليدية للوقاية والرعاية أو العلاج. كما أن التصدي للعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحددة للصحة، وكذلك الوصم والتمييز، هو أيضاً أمر أساسي للحد من تعرض هذه المجموعات لخطر الإصابة. وفضلاً عما قامت به كندا من جهود تصدي على المستوى الداخلي، فقد أسهمت منذ عام ٢٠٠٠ بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار أمريكي في الجهود العالمية المبدولة للتصدي لهذه الجائحة. وقد أصدرت أيضاً تشريعات تهدف إلى تغيير قوانين براءات الاختراع للسماح بصنع بدائل أقل كلفة تكون ماثلة للأدوية المشمولة ببراءات لمعالجة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية.

٦- وفيما يتعلق بالوقاية، تشجع كندا تثقيف الشباب بشأن جوانب الصحة الإنجابية والجنسية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. كما تشجع مختلف أنواع التدخلات المتصلة بالصحة الوقائية لصالح أكثر فئات السكان تعرضاً للخطر. وفيما يتعلق بالحصول على الرعاية والدعم، يولي اهتمام خاص للعقبات التي تواجهها النساء والأطفال والمجموعات السكانية الأكثر تعرضاً للخطر. كما تعالج الاحتياجات الإضافية للتمامى وغيرهم من الأطفال والشباب من الفئات المعرضة للخطر. ومع ذلك، هناك أوجه تفاوت ملحوظة في إمكانية وصول بعض المجموعات إلى العلاج وذلك حسب المناطق الجغرافية والشرائح السكانية.

٧- وأشارت حكومة إكوادور في إسهامها إلى الحالة الوبائية الراهنة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز في البلاد (ولا سيما في مقاطعة غواياس التي هي الأكثر تأثراً) وقدمت معلومات عن الأنشطة المضطلع بها وعن العلاج والفحوص الطبية وخدمات التوعية العامة. وقد أولت حكومة إكوادور أولوية لوضع سياسة وإنشاء آليات وطنية لضمان تعميم الوصول إلى العلاج من فيروس نقص المناعة البشري وقد تم الاتفاق على سياسة عامة في عام ٢٠٠٦. ولا تزال هناك مشاكل تتعلق بتمويل شراء مضادات فيروسات النسخ العكسي. إلا أنه يجري تقديم مساعدة من الصندوق العالمي ومن جمهورية فنزويلا البوليفارية. كما قدمت حكومة إكوادور معلومات عن أنشطة منظمة غير حكومية تعمل في إكوادور فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز، وهي منظمة Corporación Klmirina. وقد اضطلعت هذه المنظمة، بالتعاون مع شركاء وطنيين ودوليين، بأنشطة تتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، وزيادة الوعي، وتحسين نوعية الخدمات، وبناء التآزر فيما بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري، والمساعدة الدولية في بيرو وبوليفيا.

٨- وأفادت حكومة إستونيا بأن الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن والأشخاص الذين يمارسون الجنس معهم لا يزالون يشكلون أكثر المجموعات تأثراً بجائحة الفيروس/الإيدز وأن نسبة إصابة الشباب والنساء منهم بفيروس نقص المناعة البشري آخذة في التزايد. وبلغت نسبة إصابة المسجونين في سجون إستونيا المصابين بفيروس نقص المناعة البشري ١٣ في المائة تقريباً في عام ٢٠٠٤. وذكر أن البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق العالمي موجهة بصورة رئيسية نحو المجموعات الأكثر تعرضاً للخطر. وقد تم إطلاق حملة للتدريب والإعلام بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية شملت الفترة بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ للحد من الوصم والتمييز. ووضعت استراتيجية وطنية جديدة تتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، إلى جانب خطة عمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩. والمجالات ذات الأولوية للاستراتيجية الجديدة تشمل توفير الوقاية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن، والعاملين في تجارة الجنس، والرجال الذين يمارسون اللواط، ومجموعات الشباب المعرضين لخطر الإصابة، والمحتجزين، وكذلك توفير العلاج والرعاية. ويبدو أن الوصم والتمييز هما أحد المواضيع الجامعة. وفحوص فيروس نقص المناعة البشري في إستونيا لا توفر دائماً مجاناً كما أنها لا تقوم دائماً على الالتزام بعدم الكشف عن هوية الشخص المعني بل هي طوعية باستثناء تلك المتعلقة بحالات الأجانب الذين يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح للإقامة المؤقتة والذين يكونون ملزمين بالخضوع لفحوص فيروس نقص المناعة البشري. وتقدم الحكومة وصفاً لأنشطتها فيما يتعلق بتوفير الوقاية لمتعاطي المخدرات بالحقن وغيرهم من المجموعات المعرضة لخطر الإصابة مثل الشباب والعاملين بالجنس والمسجونين والرجال الذين يمارسون اللواط والنساء الحوامل ومرضى التدرن الرئوي والمهنيين الذين قد يتعرضون للعدوى (رجال الشرطة، والعاملون في مجال الإنقاذ وموظفو السجون). ولدى التصدي لأهم التحديات في المستقبل القريب، تسلط إستونيا الضوء على الحاجة

المتزايدة إلى توفير علاج مجاني بمضادات فيروسات النسخ العكسي لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، بغض النظر عما إذا كانوا مشمولين بالتأمين الصحي أم لا.

٩- وأشارت حكومة فنلندا إلى ارتفاع عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠٠٦ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٥، وإلى أن أحد العوامل التي تتسبب في ذلك هي إصابة الأشخاص أثناء إقامتهم في الخارج. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ قرار بالشروع في حملة للوقاية تستهدف المسافرين. ويحق لجميع الأشخاص المقيمين في فنلندا الاستفادة من الخدمات الاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية المجانية على قدم المساواة. ولم يتم الإبلاغ عن أي حالة لانتقال المرض من الأم إلى الطفل في فنلندا منذ عام ١٩٩٧. ولا توجد في فنلندا تشريعات محددة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوفر الحماية بموجب قوانين تكفل، مثلاً، عدم إخضاع أي شخص للفحص أو العلاج دون موافقته، والحفاظ على سرية المعلومات المتعلقة بذلك. كما يحظر القانون التمييز في الحياة العملية ضد المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما يتم تناول الحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية كجزء من التثقيف الصحي للأطفال والبالغين الشباب، مع التركيز على حق الفتيات والنساء في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهن الجنسية. وفضلاً عن ذلك، تم تقديم توصيات لتحسين وصول جميع أطفال المدارس إلى الخدمات الصحية في المدارس المحلية. وسيكون العنف الجنسي موضوعاً هاماً في خطة عمل عام ٢٠٠٧ المتعلقة بالنهوض بالصحة الجنسية والإنجابية. وأخيراً، تقدم فنلندا معلومات عن مختلف البرامج والخدمات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف بصفة خاصة المجموعات المعرضة لخطر الإصابة مثل متعاطي المخدرات، والرجال الذين يمارسون اللواط، وضحايا العنف، والأطفال ضحايا الاعتداء الجنسي، والمهاجرين.

١٠- وتصف حكومة ألمانيا في إسهامها الحالة الراهنة للمرض في هذا البلد. وتشير حالات الإصابة الجديدة في عام ٢٠٠٦ إلى زيادة معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الرجال الذين يمارسون اللواط والذين يشكلون أكبر المجموعات السكانية تأثراً، يليهم متعاطو المخدرات بالحقن والمهاجرون من المناطق التي يكون معدل انتشار المرض فيها عالياً. ومن النادر، فيما يبدو، اكتشاف الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في صفوف العاملات في مهنة الجنس لأغراض تجارية، وأن هذه الحالات، عند اكتشافها، تتعلق بتعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي. أما نسبة انتقال المرض من الأم إلى الطفل فمنخفضة حيث تبلغ نسبة النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية اللواتي يحصلن على خدمات الوقاية ٨٠ في المائة. وتتضمن الاستراتيجية الحكومية المنقحة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية (٢٠٠٥) عناصر رئيسية مثل التثقيف والوقاية الخاليتين من التحامل (من خلال الأخذ بنهج موجه نحو مجموعات مستهدفة)، وتعميم الوصول إلى خدمات فحوص فيروس نقص المناعة البشرية، وإلى العلاج المناسب، والرعاية والدعم (بما في ذلك تعزيز الرعاية الاجتماعية) واحترام حقوق الإنسان، وعدم التمييز، والتنسيق والتعاون مع المجتمع المدني، والمراقبة والبحوث والتقييم المستمر للمنجزات من أجل إجراء مزيد من التحسينات. كما أبلغت الحكومة عن بعض العقبات التي تواجهها في توفير العلاج، بما في ذلك فيما يتعلق بالأشخاص غير المشمولين بالتأمين، والمهاجرين، وملتمسي اللجوء.

١١- وقدمت حكومة غواتيمالا في إسهامها معلومات مفصلة عن الوضع الراهن للمرض في البلد والمبادرات الحكومية الرامية إلى التصدي للتحدي الذي يطرحه. وقد وضعت الحكومة استراتيجية لتوسيع نطاق توفير العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي لتشمل جميع الأشخاص الذين يحتاجون إليه فضلاً عن توفير خدمات الوقاية

من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. ويتم الاضطلاع بالبرامج بالتعاون مع المجتمع المدني، والقطاع الخاص والشركاء الدوليين مثل الصندوق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات المعرضة لخطر الإصابة مثل العاملين في الجنس لأغراض تجارية، ومتعاطي المخدرات بالحقن والرجال الذين يمارسون اللواط. وتقوم الحكومة منذ عام ٢٠٠٦ بوضع خطة لشراء أدوية للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي بما في ذلك من خلال عملية تقديم عروض دولية. وتستند سياسة الحكومة إلى عدد من المبادئ التي تتضمن التركيز على المجموعات المعرضة لخطر الإصابة؛ والوصول إلى الخدمات الصحية، والضمان الاجتماعي والتثقيف الجنسي؛ والسرية؛ ومشاركة المجتمع المدني والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري، في تخطيط وتنفيذ وتقييم جميع البرامج؛ ووصول جميع المجموعات على قدم المساواة إلى العلاج الوقائي وخدمات الرعاية؛ والشفافية؛ وعملية صنع القرارات بالاستناد إلى العلوم المثبتة؛ وصون كرامة الأشخاص الذين تعرضوا للتمييز أو التهميش. وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز موضوع يتناوله الدستور والقانون الجنائي وقانون عام يتعلق بمرض الإيدز ويتضمن تعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري.

١٢- وأشارت حكومة اليابان إلى التدابير المتخذة بموجب المبادئ التوجيهية الجديدة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، التي دخلت حيز التنفيذ في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. والمواضيع الرئيسية الثلاثة لهذه المبادئ التوجيهية المنقحة هي: تعزيز سياسات الاستجابة للتغيرات في مفهوم فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز الذي كان يعتبر سابقاً "مرضاً خاصاً لا شفاء منه" وأصبح يعتبر الآن "مرضاً عاماً يمكن التحكم به"؛ وتوضيح توزيع الأدوار بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية؛ والتركيز على المجموعات المستهدفة (مثل الرجال الذين يمارسون اللواط، والشباب) وقضايا (مثل تحكم المرأة بصحتها الإنجابية). كما اتخذت تدابير لضمان توفير خدمات الوقاية والرعاية إلى السجناء، وفقاً للمبدأ التوجيهي ٤ من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، وحقوق الإنسان. وتقوم هيئات حقوق الإنسان التابعة لوزارة العدل، ولا سيما أثناء الأسبوع السنوي لحقوق الإنسان، بتنظيم حملات ترويجية تشدد على مسألة عدم التمييز. وفي إطار التعاون الدولي، تؤكد اليابان مشاركتها في التمويل (٥,٨ مليار دولار أمريكي في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥) والتعهد بتقديم خمس مليارات من الدولارات في فترة السنوات الخمس ابتداءً من عام ٢٠٠٥) وكذلك دورها النشط في مكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ولا سيما في سياق منظمة الصحة العالمية و"مبادرة ٣×٥" لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز التي انتهت في عام ٢٠٠٥.

١٣- وأكدت حكومة المكسيك في إسهامها احترام حقوق الإنسان كأساس للسياسة الوطنية الحكومية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بما في ذلك المشاركة النشطة لجميع شرائح المجتمع. وقد استمر في عام ٢٠٠٦ تنفيذ الحملة الإعلامية، مع إعداد مواد محددة تستهدف المجموعات المعرضة لخطر الإصابة بما فيها الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال آخرين ومع زوجاتهم، والعاملون في تجارة الجنس، والأشخاص الذين غيروا نوع جنسهم، والسجناء، والمهاجرون والشباب (بما في ذلك إنشاء موقع جديد على الشبكة [www.yquesexo.com](http://www.yquesexo.com)). وقد أشارت وزارة الصحة إلى الحاجة إلى توسيع نطاق التعاون مع المنظمات غير الحكومية للتصدي للتحدي الذي يطرحه فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وقدمت الحكومة معلومات مفصلة (تتضمن إحصاءات) عن الجهود التي تبذلها للتصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، كما قدمت معلومات مفصلة عن برامج كل من

الوزارات. ويجري المجلس الوطني لمنع التمييز، حالياً، ثلاث دراسات تتعلق بالتمييز وفيروس نقص المناعة البشري، وترتكز هذه الدراسات على الأشخاص المحتجزين، والوصم في إطار الخدمات الصحية والتمييز الذي تمارسه شركات التأمين ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري.

١٤ - وقدمت حكومة نيوزيلندا معلومات عن عدد من المبادرات المتعلقة بالشواغل المعرب عنها في القرار ٨٤/٢٠٠٥. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أنشأت مؤسسة الإيدز في نيوزيلندا، بتمويل جديد من وزارة الصحة، برنامج النهوض بصحة الأفارقة. وهذا البرنامج الجديد هو برنامج يُكَيَّف ويوسع نطاق البرنامج الموجود فعلاً المعني بالثقف الصحي للاجئين والذي ما برح يعمل مع مجتمعات اللاجئين منذ سنوات، وهو يستهدف منع انتشار فيروس نقص المناعة البشري وتقديم الدعم إلى الأشخاص المصابين بهذا الفيروس. وقد وُضع هذا البرنامج للثقف في مجال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والتشجيع على ممارسة الجنس بصورة آمنة؛ والتشجيع على التماس المشورة والفحص الطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشري؛ وتقديم الدعم الثقافي والمعلومات فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية إلى مقدمي الخدمات العاملين مع المصابين الأفارقة؛ واتخاذ مبادرات للحد من وصمة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في مجتمعات اللاجئين الأفارقة الذين يعيشون في نيوزيلندا. وتفيد الحكومة بأن التنفيذ التدريجي لبرنامج شامل لإجراء فحوص روتينية للمرأة قبل الولادة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشري قد بدأ في آذار/مارس ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن ينتهي تنفيذ هذا البرنامج على نطاق البلد كله قبل نهاية السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وقد كانت أعداد النساء اللاتي أُجري لهن هذا الفحص كبيرة حتى الآن، مما يعني أنهن تقبلن ذلك، وتعترف نيوزيلندا بالتقدم الذي أُحرز خلال السنوات الثلاث الأخيرة في التصدي الفعال لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في منطقة المحيط الهادئ التي هي المنطقة الأولى التي تركز عليها الوكالة الدولية للمعونة والتنمية في نيوزيلندا لكنها تؤكد على أن الأمر يتطلب القيام بالمزيد ولا سيما في حشد طاقات القيادات على جميع المستويات وفي جميع قطاعات المجتمع. وقد خصصت الوكالة الدولية للمعونة والتنمية في نيوزيلندا مبلغاً قدره ١٩ مليون دولار نيوزيلندي لتنفيذ برامج خلال ثلاث سنوات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في منطقة المحيط الهادئ.

١٥ - وأشارت حكومة الجمهورية العربية السورية، في ردها، إلى عدد من الأنشطة التي اضطلعت بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة. وقد شملت هذه الأنشطة التركيز على زيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشري وآثاره، مع التشديد بصفة خاصة على الشباب (لا سيما في المدارس) والنساء والأشخاص المحتجزين ووسائل الإعلام. وقد ركزت حلقات العمل، التي شارك فيها أفراد من المجموعات المعرضة لخطر الإصابة، على الوقاية وكذلك على الصحة الإنجابية. وتُبذل جهود لضمان إتاحة خدمات المشورة والفحص الطوعيين بشأن فيروس نقص المناعة البشري في جميع أنحاء البلاد، وكذلك للوصول إلى العلاج المجاني (بما في ذلك الوصول إلى الأدوية لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشري من الأم إلى الطفل).

١٦ - وقدمت حكومة تايلند معلومات تفيد بأنه على الرغم من أن خطتها الوطنية المتعلقة بالإيدز للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ لا تتضمن بشكل بارز إشارات إلى حقوق الإنسان، فقد نُفذت على مستوى البلد كله دون تمييز كلما كان ذلك ممكناً. وترتكز خدمات الوقاية والعلاج والرعاية على وصول المجموعات المعرضة لخطر الإصابة إلى الخدمات على قدم المساواة. وأكدت الحكومة، في معرض إشارتها إلى سياستها المتعلقة بالتغطية



الصحية الشاملة، على حق كل مواطن في الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي وعلى الرعاية الاجتماعية. ويستفيد الأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز من عملية مستمرة للمتابعة والدعم الاجتماعي، وقد وُضع برنامج لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل. وستتضمن استراتيجية الخطة الوطنية التالية بشأن الإيدز جوانب تتعلق بالإدارة والتنفيذ وحماية حقوق الإنسان والرصد والتقييم والبحوث، وهي جوانب ستُدمج في عمل جميع المنظمات الشريكة المعنية على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات والمجتمعات المحلية. وسيتم في ضوء ضمانات حقوق الإنسان إعادة النظر في القوانين والسياسات والممارسات التي لا تزال تميز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري أو التي تنتهك حقوقهم.

١٧- وأشارت حكومة تركيا في إسهامها إلى تعميم الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلاد فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وتتناول خطة العمل الاستراتيجية الوطنية الثالثة المتعلقة بالإيدز التي تم اعتمادها في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ مواضع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل؛ وتنقيف الشباب في مجال المهارات الحياتية؛ والإدمان على المخدرات؛ وزيادة وصول المجموعات المعرضة للخطر إلى الخدمات الصحية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وهذه المجموعات التي تشمل العاملين بالجنس، ومتعاطي المخدرات بالحقن، والرجال الذين يمارسون اللواط، والأشخاص المحتجزين، هي محور اهتمام برنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والدعم المقدم في هذا المجال، وهو برنامج يهدف إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع إطار قانوني للتصدي للمرض. كما تؤكد الحكومة على أهمية حماية الحق في الخصوصية للأشخاص الذين يتبرعون بالدم في سياق فحوص فيروس نقص المناعة البشري.

١٨- وأشارت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى أن احترام حقوق الإنسان يكمن في صميم مبادئها الرامية إلى التصدي لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وشددت على الأهمية التي تعلقها على العمل مع المجتمع المدني والوفاء بالتزامها بموجب إعلان الالتزام الذي صدر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز (الدورة الاستثنائية للجمعية العامة). وتتناول الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز الوقاية من المرض ومعالجة المصابين به وإدارته. ويخصص أكبر جزء من ميزانية فنزويلا المتزايدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز لتوفير العلاج المجاني بمضادات فيروسات النسخ العكسي على نطاق البلد كله، وهذا يشمل حتى الآن أكثر من ٥٠٠ طفل مصاب. وتتضمن حملات الوقاية التي تُنظم على نطاق واسع مواضيع محددة تركز على المجموعات المعرضة لخطر الإصابة مثل الشباب والنساء الحوامل. ويتم تنفيذ أحد البرامج التي تركز على المراهقين، من خلال النظام المدرسي، وهو يشمل إشاعة الوعي في صفوف الطلاب والآباء والأمهات وكذلك تدريب المعلمين. وقد شملت المرحلة الأولى من هذا البرنامج أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ طالب. وقد وُزِعَ على نطاق واسع في البلد منشور يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري وحقوق الإنسان.

١٩- وشدد المراقب عن الكرسي الرسولي، في إسهامه، على أنه لا يرى في قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٤/٢٠٠٥ أي محاولة للتشجيع على إضفاء الطابع الشرعي على الإجهاض أو على تعاطي المخدرات أو على عدم تجريم ممارسة البغاء أو على الاعتراف بأن الزواج هو عقد يجوز أن يتم بين شخصين من جنس واحد. وقدّم معلومات مفصلة عن برامج طبقتها أو دعمتها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ولا سيما لدعم تعميم الوصول إلى العلاج والرعاية

والدعم؛ ومكافحة الوصم والتمييز؛ والتشجيع على إعادة الدمج في المجتمع؛ والتصدي للعبء الثقيل بصفة خاصة الذي تلقيه جائحة فيروس نقص المناعة البشري على كاهل النساء والفتيات والشباب. ويشير إسهام الكرسي الرسولي إلى التعافى عن العلاقات الجنسية المحرمة والإخلاص في الزواج باعتبارهما من استراتيجيات الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري.

## ثانياً - إسهامات من منظمات دولية

٢٠- لفتت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، في إسهامها، الانتباه إلى عملها الرامي إلى ضمان حقوق النساء والأطفال والمجموعات المعرضة للخطر في سياق فيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وهي تعترف بأن الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر لا يمكن تحقيقهما دون مشاركة المرأة بالكامل وعلى قدم المساواة مع الرجل والاعتراف باحتياجاتها وحقوقها الأساسية. والوصول إلى الغذاء الكافي هو أبسط حقوق الإنسان. والأمن الغذائي يعني الوصول إلى كميات كافية من الغذاء الآمن والمقبول والمغذي لجميع الأشخاص في جميع الأوقات. والفقر وانعدام الأمن الغذائي وضعف سبل المعيشة هي أمور تؤدي إلى استفحال جائحة فيروس نقص المناعة البشري، وقد تزيد من حدة أوجه عدم المساواة في حقوق الملكية والوصول إلى المدخلات الزراعية والموارد الطبيعية. وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز هو في آن معاً عامل مُحدّد للأمن الغذائي وكذلك نتيجة لانعدام أمن الغذاء والتغذية. والهجرة واعتماد استراتيجيات لكسب الرزق محفوفة بالمخاطر في أوقات يسودها انعدام الأمن الغذائي يزيدان من التعرض للخطر، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال.

٢١- وبما أن نصف البالغين المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز في جميع أنحاء العالم هم من النساء، ولأن النساء والفتيات يُصنّ بدرجة غير متناسبة بهذه الجائحة، فإن منظمة الأغذية والزراعة تُدرج المنظور الجنساني في جميع أعمالها في هذا المجال. واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هي في الوقت الراهن أكثر الآليات المتاحة أمام الأطراف فعالية نظراً لما تضمنته من التزام بإزالة العقبات التي تعترض الحقوق الأساسية للمرأة، وكذلك بالعمل نحو وصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل إلى الموارد والخدمات الإنتاجية وملكيّتها والتحكم بها. وتتناول الاتفاقية في المادة ١٤ منها، بصفة خاصة، المشاكل التي تواجهها المرأة الريفية وتتوخى ضمان اتخاذ تدابير مناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة وضمان المساواة بين الجنسين في المناطق الريفية. وما برحت منظمة الأغذية والزراعة تسعى بنشاط إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والحد من التمييز ضد المرأة وذلك من خلال وضع مبادئ توجيهية واستحداث أدوات عملية لتطبيق تحليل اجتماعي - اقتصادي وجنساني، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومنظمات المجتمع المدني.

٢٢- ويعاني الأطفال بصورة خاصة من الآثار المترتبة على الإصابة بجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. فعندما يمرض الوالدان ويتوفيان نتيجة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، يتم في معظم الأحيان تهيمش أطفالهم كما تُفقد المعارف الزراعية الحيوية والمهارات الحياتية، مما يؤدي إلى ترك أولئك الأطفال عرضة للجوع وسوء التغذية والإصابة بالأمراض. وللتصدي لهذه الأزمة، تقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم لليتامى والأطفال المعرضين للخطر في أفريقيا جنوب الصحراء، لتحسين مهاراتهم الزراعية والحياتية لدعم سبل معيشتهم وأمنهم الغذائي. كما تسعى منظمة الأغذية والزراعة إلى إشاعة الوعي بالمساواة بين الجنسين واحترام الذات في صفوف

الأطفال من خلال تيسير تثقيفهم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز وكذلك تعليمهم مهارات جديدة في مجالات الزراعة وتوليد الدخل والتغذية.

٢٣- واستند برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعلق بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، في إسهامه، إلى استنتاجات أكثر من ١٠٠ عملية مشاوررة قطرية وإقليمية أجريت في نهاية عام ٢٠٠٥ وبداية عام ٢٠٠٦ بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك لتحديد العقبات التي تعترض سبيل إحراز تقدم نحو تعميم الوصول إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري وتلقي العلاج والرعاية والدعم. وهذه المشاوررات القطرية والإقليمية خلصت جميعها إلى أن العقبات القانونية والاجتماعية والثقافية تقوض إمكانية الاستفادة من تدخلات لصالح أكثر المجموعات تعرضاً للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وأكثرها تأثراً بالإيدز. والعنف الممارس ضد المرأة، وتعاطي المخدرات، والعمل بالجنس، وممارسة اللواط هي من الظواهر التي لا تزال منتشرة على نطاق واسع. وقد أعرب في المشاوررات عن قلق كبير لأن حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري لا تحظى بأولوية كافية ضمن أولويات الحكومات الوطنية أو الجهات المانحة أو منظمات حقوق الإنسان.

٢٤- وقد تبين من العديد من المشاوررات الإقليمية والقطرية أن رهاب المثليين، وأوجه عدم المساواة بين الجنسين، والتمييز ضد أفراد المجموعات المعرضة لخطر الإصابة هي أمور تشكل عقبات رئيسية. وأكد برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز أن الوضع المتدني للمرأة في مجتمعات عديدة يسرع انتقال فيروس نقص المناعة البشري ويزيد من حدة آثاره. وأكدت المشاوررة الإقليمية الأفريقية أن العمل في اتجاه تعميم الوصول إلى الخدمات لن يكون ممكناً في القارة دون تركيز أساسي على احتياجات النساء والفتيات. وأفادت مشاوررات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن أوجه عدم المساواة بين الجنسين والقوانين التمييزية والوصم والتمييز هي أمور تقيد تنفيذ البرامج المتعلقة بالإيدز. وخلال المشاوررة القطرية في باكستان، أفاد المشاركون أن التمييز القائم على نوع الجنس يحول دون الوصول إلى الخدمات الصحية. ولفتت مشاوررة آسيا والمحيط الهادئ الانتباه إلى أن الزواج وإخلاء المرأة نفسها ليسا كافيين لحماية المرأة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري. فالنساء والفتيات لا يتمكن من الوصول على نطاق واسع إلى طرق للحماية من فيروس نقص المناعة البشري يمكنهن تحمل تكاليفها واستخدامها والتحكم بها بسهولة. فالعوازل (الواقيات) التي تستخدمها الإناث ليست متاحة على نطاق واسع حتى الآن، وهناك حاجة أكثر إلحاحاً لتطوير تكنولوجيات وقائية جديدة مثل مبيدات الميكروبات.

٢٥- وأكدت مشاوررات عديدة أن من الضروري أن تظل عمليات سن وإنفاذ قوانين تدعم وتحمي حقوق الإنسان - بما في ذلك حقوق المرأة والطفل - تدرج ضمن الأولويات. ودعت مشاوررات آسيا والمحيط الهادئ الحكومات في المنطقة إلى مراجعة التشريعات التي لا تتطابق مع السياسات الوطنية لمكافحة الإيدز. ولوحظت الحاجة إلى سن قوانين جديدة تحمي المصابين بفيروس نقص المناعة البشري وأفراد المجموعات المعرضة لخطر الإصابة، أو إلى تعزيز وإنفاذ التشريعات القائمة، وذلك في المشاوررات القطرية التي جرت في الاتحاد الروسي والبوسنة والهرسك والجمهورية الدومينيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وسوازيلند وسيراليون وغانا ومدغشقر ونيجيريا وهايتي ومقاطعة كوسوفو التي تتولى الأمم المتحدة إدارتها.

٢٦- وأكد برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز موقفه من أن زيادة عدد الأشخاص الذين يعرفون وضعهم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للوصول إلى عدد أكبر من الأشخاص

الذين هم بحاجة للعلاج، وللوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وتوفير خدمات وقائية مكثفة ولا سيما للزوجين المصاب أحدهما بمرض ينتقل بالاتصال الجنسي. وفي هذه الحالات، تكون إتاحة الاستفادة من فحوص الفيروس من ضرورات حقوق الإنسان. وأكد المشاركون من المجتمع المدني في المشاورات الوطنية والإقليمية والعالمية أن فحوص فيروس نقص المناعة البشري يجب أن تكون قائمة على إعلام الشخص المعني وأن تكون طوعية. وأشار إلى عدم توفر إمكانيات كافية للاستفادة من إجراء فحوص الفيروس بشكل طوعي وسري وذلك في المشاورات التي جرت في إثيوبيا وألبانيا وبابوا غينيا الجديدة وبنغلاديش وبوتسوانا وترينيداد وتوباغو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وسورينام والصومال وغابون وكمبوديا ومولدوفا ومقاطعة كوسوفو التي تتولى الأمم المتحدة إدارتها. وأبلغت بعض البلدان التي تعاني من وطأة الفيروس أنها تقوم حالياً بتوفير فحوص فيروس نقص المناعة البشري على أساس روتيني للمرضى في جميع المستوصفات والمرافق التي تقدم خدمات صحية للمجتمعات المحلية.

٢٧- وأشار في مشاورات عديدة إلى أن الرسوم التي تُفرض على المستفيدين من الخدمات الصحية والتعليمية تشكل عقبة تحد من الوصول إلى هذه الخدمات ولا سيما وصول الأشخاص الذين يعيشون دون خط الفقر. فحتى الرسوم البسيطة يمكن أن تشكل عبئاً مالياً كبيراً على الأفراد والأسر وتُضعف التقيد بنظم العلاج من فيروس نقص المناعة البشري واستخدام وسائل الوقاية. وقد قامت بلدان مثل إثيوبيا والبرازيل وبوتسوانا وتايلند وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا والسنغال بتعديل سياساتها المتعلقة بتمويل الرعاية الصحية لإلغاء الرسوم التي يدفعها المستفيدون من العلاج من فيروس نقص المناعة البشري وذلك في مرافق تقديم الخدمات الصحية. وقد أشادت المشاورة القطرية في الصين بالسياسة الجديدة للحكومة المعنونة "أربع أشياء مجانية ورعاية واحدة"، وهي تدعو إلى توفير علاج مجاني بمضادات فيروسات النسخ العكسي لسكان الأرياف أو الأشخاص الذين يعانون من صعوبات مالية والذين يعيشون في المناطق الحضرية؛ وتوفير خدمات استشارة والفحص الطوعيين مجاناً؛ وتوفير خدمات مجانية أيضاً لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشري من الأم إلى الطفل وفحص المواليد؛ وتوفير التعليم المجاني للأطفال الميتمين بسبب الإيدز؛ وتقديم الرعاية والمساعدة الاقتصادية للأسر المتأثرة.

٢٨- وأوجز برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز عدداً من التوصيات المحددة المنبثقة عن المشاورات والتي اعتُبرت شروطاً هامة لتذليل العقبات التي تعترض سبيل تعميم الوصول إلى الخدمات وأوصى باتخاذ إجراءات محددة للمساعدة في الوفاء بهذه الشروط. ومن بين هذه التوصيات ما يلي:

بغية حماية وتعزيز حقوق الإنسان المتصلة بالإيدز للمصابين بفيروس نقص المناعة البشري والنساء والأطفال وأفراد المجموعات المعرضة لخطر الإصابة، وضمان مشاركتهم المركزية في هذه العملية بجميع جوانبها:

(أ) ينبغي للحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية إيلاء الأولوية لتوفير الأموال للشروع في حملات للتعبئة الاجتماعية باللغات المحلية، لحماية وتعزيز الحقوق المتصلة بالإيدز والقضاء على الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشري؛

(ب) ينبغي للحكومات الوطنية، عند الاقتضاء، وضع وتطبيق تشريعات وسياسات للقضاء على الوصم والتمييز المتصلين بالإيدز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشري، ومتعاطي المخدرات بالحقن، والعاملين بالجنس، والرجال الذين يمارسون اللواط، وغيرهم من المجموعات السكانية المعرضة لخطر الإصابة؛

(ج) ينبغي للحكومات الوطنية والجهات المانحة الدولية زيادة الأموال المقدمة للشبكات والمنظمات المعنية بالأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري لكي تتمكن من القيام بحملات توعية باللغات المحلية فيما يتعلق بالوقاية والعلاج المتصلين بفيروس نقص المناعة البشري بهدف زيادة الوعي وتحسين تقديم خدمات الوقاية والعلاج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري؛

(د) ينبغي للبلدان أن تُروِّج من خلال القيام بحملات عالمية ووطنية، للفكرة القائلة بأن من الضروري أن يعرف كل شخص حالته فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري وأن يكون بإمكانه الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالإيدز وخدمات المشورة وما يتصل بذلك من خدمات في بيئة اجتماعية وقانونية تكون داعمة وآمنة لإجراء فحص سري وطوعي له للكشف عن حالته فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري؛

(هـ) ينبغي للحكومات أن تشجع الاستفادة على قدم المساواة من التدخلات المتصلة بالإيدز من خلال مراجعة سياساتها المتعلقة بنظام الصحة لتخفيض أو إلغاء الرسوم المفروضة على المستفيدين من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتصلة بالإيدز.

٢٩- وقدّمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معلومات عن مختلف أنشطتها في مجال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز المتصلة بالقرار ٨٤/٢٠٠٥. وفتت المفوضية الانتباه إلى أنه قد تم في عام ٢٠٠٦ طبع وتوزيع صيغة موحدة للمبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان. وقد تم إصدار هذه الصيغة التي تتضمن المبدأ التوجيهي المنقح رقم ٦ المتعلق بالوقاية والعلاج والرعاية والدعم، بمناسبة الذكرى العاشرة لوضع الصيغة الأصلية للمبادئ التوجيهية وقبيل انعقاد المؤتمر الدولي السادس عشر المعني بالإيدز (الإيدز ٢٠٠٦). وتواصل المفوضية التشجيع على احترام حقوق الإنسان عند التصدي للتحدي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وهي تقوم بذلك من خلال إدماج المعارف المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري وما يتصل بذلك من قضايا في عمل جميع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك من خلال تقديم معلومات إلى هيئات المعاهدات عن البلدان التي تقدم تقارير دورية. وفي المقابل، تعمل المفوضية على إدماج المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان من خلال الجهات الفاعلة العاملة في مجال فيروس نقص المناعة البشري والإيدز ولا سيما شركاء الأمم المتحدة. ويتم الاضطلاع بعدد من الأنشطة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز. كما تقوم المفوضية، بصورة متزايدة، بتقديم الدعم للدول الأعضاء وشركاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بمشاريع تنفذ على المستويين الوطني ودون الوطني وتهدف بصفة خاصة إلى تعزيز حماية حقوق الإنسان للأفراد والمجموعات المعرضة للإصابة والتمييز.

٣٠- وأشارت إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في إسهامها، إلى عملها بشأن البرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري والمجموعات المحددة التي تشمل النساء والأطفال والشباب والمسنين والشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بالمرأة، أشارت الإدارة إلى التطورات في العمل الذي تضطلع به هيئتان تقدم الإدارة خدماتهما

إليهما وهما: لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة وضع المرأة. وقد قررت لجنة وضع المرأة في دورتها الخمسين المعقودة في عام ٢٠٠٦ النظر في الموضوع المعنون "تقاسم المسؤوليات بين المرأة والرجل بالتساوي، بما في ذلك توفير الرعاية في سياق فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز" وذلك في دورتها الثالثة والخمسين التي ستعقد عام ٢٠٠٩. وستكون شعبة النهوض بالمرأة التابعة لهذه الإدارة مسؤولة عن الأعمال التحضيرية لعقد الدورة الثالثة والخمسين التي ستشمل تنظيم اجتماع لفريق من الخبراء حول هذا الموضوع في عام ٢٠٠٨ وإعداد تقرير اجتماع فريق الخبراء الذي سيقدّم إلى اللجنة.

٣١- كما أشارت الإدارة إلى أثر فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على المسنين. وتدعو خطة عمل مدريد الدولية لمدريد المتعلقة بالمسنين (٢٠٠٢) إلى تحسين عملية تقييم أثر فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على صحة المسنين، سواء أكانوا من المصابين أو من الذين يقومون برعاية أفراد أسرهم المصابين/أو الباقين على قيد الحياة. وقد أسهم الاعتماد على بيانات مقارنة للمجموعة العمرية ١٥-٤٩ في شيوع تُرهات ومفاهيم خاطئة حول الحالة الجنسية للمسنين ومدى إمكانية تعرضهم للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري. ومع ذلك، يمكن ملاحظة حدوث تحسن كبير في هذا المجال، حيث إن برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بالإيدز قد تعهد بتصنيف بيانات انتشار الإصابة بالنسبة للأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٥٠ عاماً. وقدم تقرير عام ٢٠٠٦ عن وباء الإيدز العالمي مثل هذه البيانات بالنسبة لبلدين.

٣٢- ولفيروس فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز آثار شديدة الوطأة على الأسر. وقد أولى برنامج الأمم المتحدة المعني بالأسرة، التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً للتركيز على الأسر، وقدرة الأسرة على التكيف وسياسة الأسرة في سياق الذكرى السنوية العاشرة للجنة الدولية للأسرة (٢٠٠٤)، اهتماماً خاصاً لموضوع فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والأسرة. وبصفة خاصة، نظم البرنامج حلقتي عمل إقليميتين معنيتين بالسياسة العامة في مجال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ورفاه الأسرة إحداهما لمنطقة جنوب وجنوب شرق آسيا (٢٠٠٥) والأخرى لمنطقة أفريقيا (٢٠٠٤). وكان الغرض من حلقتي العمل هو الجمع بين الجهات الفاعلة المعنية للنظر في أثر فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على الأسر في المنطقة؛ والنظر في كيفية تعامل الأسر والمجتمعات المحلية مع المرض؛ والإسهام في وضع إطار استراتيجي للسياسة العامة لمساعدة الحكومات في تعزيز قدرة الأسر والشبكات الأسرية على التعامل مع المرض. كما أصدرت الإدارة في عام ٢٠٠٥ دراسة عن أثر فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز على الأسر تحت عنوان الإيدز والأسرة: خيارات للسياسة العامة من أجل التصدي لأزمة رأس المال الأسري.

٣٣- كما تناولت الإدارة أنشطة محفل الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الذي تقدم الإدارة خدماتها إليه. ويؤجّه انتباه خاص إلى الأولوية التي يوليها المحفل لجمع وتصنيف البيانات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري.

٣٤- وركزت المعلومات التي قدمتها أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على المجموعات السكانية التي تعيش على هامش المجتمع والمجموعات الأخرى التي تُعتبر شديدة التعرض للخطر (بالاستناد إلى أنماط السلوك والعرق والطبقة الاجتماعية والأصل الإثني والميل الجنسي والعمر ونوع الجنس والخصائص الجغرافية أو الاجتماعية) وتُسلّم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأن التمييز يحول

دون الوصول على قدم المساواة إلى السلع والخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري والرامية إلى الوقاية وتوفير الرعاية، بما في ذلك العقاقير الضرورية للرعاية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وتطوير لقاحات للاستجابة للاحتياجات الخاصة لجميع السكان في كل مكان.

٣٥- ويتخذ عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري لصالح المجموعات المتأثرة والمعرضة للتأثر به ثلاثة أوجه: (أ) التعاون الإقليمي من أجل التصدي على نحو أكثر فعالية لجائحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛ و(ب) برامج وقاية للمجموعات المعرضة للإصابة أو للخطر؛ و(ج) الدعوة إلى اعتماد السياسات المناسبة. والمجموعات المعرضة للخطر والتي تم بشأنها الاضطلاع بأنشطة محددة تشمل الشباب (ولا سيما الفتيات) وسائقي الشاحنات وأسرهم، والنساء. والمواضيع التي هي محور التركيز تشمل تعاطي المخدرات، والصحة الجنسية والإنجابية والتوعية بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشري. ومن الأمثلة على ذلك المشروع الذي بدأ تنفيذه في أيار/مايو ٢٠٠٥ والمعنون "تعزيز المهارات الحياتية من أجل سلوك إيجابي للشباب". ويستند هذا المشروع إلى الخبرات المستمدة من مشاريع سابقة تتعلق بمعالجة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وقضايا الإدمان على المخدرات في كولومبيا والصين والفلبين وسري لانكا. والمجموعة المستهدفة في هذا المشروع هي بالدرجة الأولى مجموعة الشباب المنقطعين عن الدراسة والذين يصعب الوصول إليهم. وتسعى المشاريع إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المعلومات والمهارات، والخدمات والعلاج المتعلقين بالصحة الجنسية وقضايا الرعاية المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، لتمكين هذه المجموعة من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الصحة الجنسية وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. وليست هناك سوى برامج قليلة للغاية يمكن لهذه المجموعات السكانية الوصول إليها، ولا سيما مجموعات الشباب، دون خوف أو وصم أو خجل. بل إن هناك عدداً أقل من البرامج المصممة لبذل جهود متعمقة لتغيير أنماط السلوك والاعتراض على الاختلالات بين الجنسين التي هي السبب الجذري لضعف المرأة.

٣٦- وأفادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأن الفوارق الاجتماعية في منطقة غرب آسيا تسهم بصورة كبيرة في التعرض لفيروس نقص المناعة البشري. وبصفة خاصة، فإن الفقر، وعدم إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالوقاية إلا بقدر محدود، والتمييز القائم على نوع الجنس، والأمية، وتزايد الحراك السكاني والتزاعات، هي أمور تزيد من حدة انتشار المرض. وتدعو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى المساواة الاجتماعية من خلال برامجها وسياساتها الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء في التصدي لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وذلك يشمل تعزيز الوصول على قدم المساواة إلى المعلومات والرعاية الصحية والتعليم. ولهذا الغرض، تقوم اللجنة حالياً بصياغة إطار إقليمي يقوم على الحقوق فيما يتعلق بالتدخلات على صعيد تطبيق السياسة الاجتماعية.

٣٧- وأكد إسهام ورد من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التزام المنظمة السوارد في استراتيجيتها المتعلقة بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز، من أجل مواجهة التحدي الذي يطرحه فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز من منظور حقوق الإنسان. وأوجز إسهام اليونسكو عملها فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشري والمرأة والشباب ومتعاطي المخدرات والحقن والرجال الذين يمارسون اللواط والمهاجرين فضلاً عن مسألة العنصرية. وترى اليونسكو أن العمل مع المجموعات السكانية الرئيسية، بما فيها متعاطو المخدرات بالحقن

والرجال الذين يمارسون اللواط، والعاملون بالجنس والنساء وغيرها من المجموعات السكانية المعرضة للخطر، هو أمر أساسي للتصدي الفعال لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز. وتشجع اليونسكو هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها على إيلاء اهتمام خاص لهذه المجموعات وغيرها من المجموعات والأفراد مثل المشردين والمجموعات التي تعيش في حالة نزاع والبلدان الخارجة من النزاعات.

٣٨- وفيما يتعلق بالمرأة، قدمت اليونسكو مثال مكتبها في موسكو الذي أنجز، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان ومجتمع السكان المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، دراسة استقصائية لتحليل اتجاهات الرأي العام إزاء الحقوق الإنجابية للمرأة المصابة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في مناطق مختارة في الاتحاد الروسي. وتهدف مبادرة الشباب المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان، التي أطلقتها اليونسكو وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعلق بالإيدز، إلى تمكين الشباب (المنظمات الطلابية ومنظمات الشباب غير الحكومية والمربون النظراء) من العمل في مجتمعاتهم المحلية لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشري والوصم والتمييز المتعلقين به. وتستخدم هذه المبادرة نهجاً يقوم على المشاركة، وتجمع بين التدريب والعمل وتركز على الشباب وحقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري والإيدز. كما أن استراتيجية اليونسكو المتكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب وما يتصل من ذلك من تعصب، وهي استراتيجية تُعنى بالعلاقة بين فيروس نقص المناعة البشري والعنصرية، تشجع العمل من أجل مكافحة الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشري واللذين يستندان إلى أشكال أخرى من التمييز المتصل بالميول الجنسية ونوع الجنس والعرق والفقير ويعززان دورهما هذه الأشكال. وفيما يتعلق بمتعاطي المخدرات بالحقن، تعتقد اليونسكو أنه ما لم يتم معالجة الاحتياجات التعليمية والثقافية - الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المعرضين لتعاطي المخدرات، فلن يكون لبرامج الوقاية والعلاج إلا أثر محدود من حيث الحد من السلوك الذي يعرض هذه المجموعات للخطر. واليونسكو تدعم عدداً من البرامج المتعلقة بالصحة المدرسية والتوعية المتصلة بإساءة استخدام العقاقير، وكذلك البرامج الموجهة نحو الشباب المنقطعين عن الدراسة وذلك باللجوء إلى التعليم غير الرسمي لدرء مخاطر التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري والحد من الأذى المتصل بإساءة استخدام العقاقير. وبالمثل، فإن الرجال الذين يمارسون اللواط هم من أكثر المجموعات تأثراً بجائحة فيروس نقص المناعة البشري على نطاق العالم كما أن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي في صفوف الرجال الذين يمارسون اللواط هي في تزايد مستمر في العديد من البلدان. وقد عملت اليونسكو بنشاط في مجال مخاطر تعرض الرجال الذين يمارسون اللواط للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز في جنوب شرق آسيا حيث اشتملت تدخلاتها على إنشاء خطوط هاتفية مباشرة ومشاريع لتثقيف النظراء وبرامج تقوم على استخدام الإنترنت ومشروع للرجال العاملين بتجارة الجنس في الحانات؛ ومشروع يشجع استخدام الذكور للرفالات (العوازل) في الحمامات البخارية للرجال (السونا)؛ وتنظيم حلقات عمل وطنية تتعلق بالرجال الذين يمارسون اللواط؛ وتنظيم حلقة تدريب إقليمية للمربين النظراء المعنيين بالشباب الذين يمارسون اللواط.

٣٩- وأثار برنامج الأغذية العالمي مسألة العلاقة بين حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والأمن الغذائي. ولاحظ وجود أدلة على أن الأسر المعيشية الفقيرة المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشري والإيدز تواجه على الأرجح صعوبة في المحافظة على أمنها الغذائي. ويؤدي التعرض لسوء التغذية الناجم عن ذلك إلى تفاقم الآثار السلبية لفيروس نقص المناعة البشري والإيدز التي تؤدي بدورها إلى زيادة تدهور الحالة التغذوية. فقد يضطر



أفراد الأسرة المتأثرة بالفيروس إلى اللجوء إلى سلوك يعرضهم لخطر شديد وذلك لمجرد توفير الغذاء لأسرتهم. وأكد برنامج الأغذية العالمي الحاجة إلى أن يسلم مجلس حقوق الإنسان، عند نظره في موضوع حقوق الإنسان وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، بأن الغذاء الكافي والتغذية الجيدة هما من أهم الاحتياجات الفورية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري.

٤٠ - وأفادت منظمة التجارة العالمية بأنه ليس لديها أي نشاط أو برنامج محدد لمعالجة حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري بالنسبة للنساء والأطفال والمجموعات المعرضة لخطر الإصابة. ولفتت منظمة التجارة العالمية الانتباه إلى الفقرة ٦ من إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة، التي تسمح بإصدار تراخيص إلزامية في ظروف محددة. وفي ضوء الصعوبات التي ينطوي عليها هذا المخطط بالنسبة للبلدان التي لا تملك قدرات كافية أو لا تملك أية قدرات تصنيعية في قطاع المستحضرات الصيدلانية، وعملاً بالقرار اللاحق للمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن تنفيذ هذه الفقرة، فقد اعتمد المجلس العام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بروتوكولاً يُعدّل الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة قُدّم إلى أعضاء المنظمة للموافقة عليه بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧،

### ثالثاً - إسهامات من منظمات غير حكومية

٤١ - أثارت الشبكة القانونية الكندية المعنية بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، في إسهامها، عدداً من القضايا المحددة وأولها الخدمات الشاملة التي توفر في السجون في كندا فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وتلاحظ الشبكة أن استخدام المخدرات غير المشروعة في السجون على نطاق واسع سواء في كندا أو في بلدان أخرى هو أمر موثّق بصورة جيدة. فقد أظهرت الدراسات أن درجة انتشار فيروس نقص المناعة البشري بين الأشخاص المسجونين في كندا هي أعلى مرات عديدة من درجة انتشاره في صفوف غير السجناء. وتلفت الشبكة القانونية الانتباه إلى أنه لم يتم توفير المحاقن المعقمة في السجون الكندية على المستوى الفيدرالي أو مستوى المقاطعات، على الرغم من الدعوة التي وجهها وزير الصحة الفيدرالي في عام ٢٠٠٤ إلى السلطات المسؤولة عن السجون الفيدرالية للشروع في برامج رائدة لتوفير المحاقن المعقمة ولوضع مبادئ توجيهية لهذه البرامج الرائدة. وتوجد في عدد من البلدان الأوروبية، ومنها إسبانيا وألمانيا وسويسرا ومولدوفا، وكذلك في بيلاروس وقيرغيزستان وجمهورية إيران الإسلامية، برامج لتبادل الإبر في السجون أثبتت أنها تقلل من مخاطر انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري وعدوى التهاب الكبد من النوع "جيم" في السجون، دون التشجيع على البدء بتعاطي المخدرات أو تعريض حراس السجون للخطر. وتلاحظ الشبكة القانونية أن حراس السجون أنفسهم يشعرون بأنهم محميون بواسطة هذه البرامج، في البلدان التي ترسخ فيها تطبيقها، لأن احتمال تعرضهم لمخنة ملوثة بالفيروس أثناء قيامهم بتفتيش السجناء أو تفتيش الزنانات يقل عندما يكون بالإمكان تبادل المحاقن بشكل يمكن التحكم به. وبرامج المحاقن المعقمة متاحة للكنديين خارج السجون، كما أن الشبكة القانونية تدعو الحكومة إلى احترام وإعمال حق السجناء فيما يتعلق بتوفير نفس الخدمات الأساسية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري. وأثارت الشبكة القانونية أيضاً موضوع التمويل والدعم المقدمين من الحكومة إلى آليات ومنظمات تدعم حقوق الإنسان للمجموعات السكانية المعرضة لخطر الإصابة بهذا المرض، ولا سيما النساء والرجال الذين يمارسون اللواط، والأشخاص الذين غيروا نوع جنسهم. كما أثارت الشبكة القانونية مسائل تتعلق بحقوق الإنسان

للسعوب الأصلية في كندا المتأثرة بصورة غير متناسبة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز. ففي عام ٢٠٠٥، كانت هذه السعوب تمثل ما نسبته نحو ٣,٣ في المائة من مجموع سكان كندا لكن نسبة حالات الإصابة في صفوفها تجاوزت ٧,٥ في المائة من مجموع الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشري. وتشكل إصابات النساء نصف الحالات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشري في صفوف السكان الأصليين في كندا. ويعاني السكان الأصليون في كندا من التمييز الذي يتخذ أشكالاً متعددة ومن التهميش الاجتماعي والاقتصادي، وجميعها عقبات أمام جهود التصدي بفعالية لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز في مجتمعات السعوب الأصلية. وتلفت الشبكة القانونية الانتباه إلى تعهد حكومي بإنفاق ٥,١ مليار دولار من الدولارات الكندية خلال خمس سنوات على مجتمعات السعوب الأصلية لتحسين خدمات الإسكان والصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية في جملة أمور أخرى. ووفقاً للشبكة القانونية، لم تخصص حكومة كندا حتى الآن المبالغ المتعهد بها.

٤٢ - وقدم مركز القيادة العالمية للمرأة تقريراً مفصلاً استند إلى خبرات عدد من المنظمات غير الحكومية<sup>(١)</sup>. ويتناول التقرير موضوع العنف الجنساني ويقدم تحليلاً وعدداً من الاقتراحات المحددة تتمحور حول الفرضيات الخمس التالية:

(أ) من المهم فهم العلاقة بين فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والعنف الجنساني. فجذور هذا العنف تكمن في عدم المساواة بين الجنسين كما أن له دينامية قاتلة في حد ذاته وبالاقتران بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز؛

(ب) تؤثر الاختلافات في العرق والأصل الإثني واللغة ونوع الجنس والسن وغيرها من العوامل الاجتماعية العديدة تأثيراً كبيراً وامتيازاً على ما يترتب على كل من العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز من آثار على حياة النساء والفتيات في مختلف المجتمعات؛

(ج) هناك حاجة للتسليم بعدد من العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه التصدي بصورة شاملة للعلاقة بين العنف الجنساني وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وما ينشأ عن ذلك من عوائق تعترض سبيل الوقاية والخدمات والتوعية الفعالة؛

(د) هناك حاجة للتأكيد على أهمية التصدي، بصورة شاملة تراعي نوع الجنس وحقوق الإنسان، لكل من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والعنف الجنساني. ويعرض الإسهام بعض العناصر الرئيسية لمثل هذا النهج. والخطر المتزايد المحتمل وقوعه من جراء ممارسة العنف ضد النساء والفتيات بسبب اتباع استراتيجيات من

---

(١) هيئة المعونة الدولية (جنوب أفريقيا)، وهيئة العمل الكندية من أجل السكان والتنمية (كندا)، ومركز الصحة والمساواة بين الجنسين (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومركز حقوق الإنجاب (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة (الأرجنتين)، ومنظمة Gestos المعنية بحملتي فيروس نقص المناعة البشري والاتصالات ونوع الجنس (البرازيل)، والهيئة الدولية المعنية بمساعدة المرأة المصابة بالإيدز، والاتلاف الدولي لصحة المرأة (الولايات المتحدة الأمريكية)، وشبكة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لصحة المرأة.

قبيل الفحوص التي يطلب مقدمو الخدمات إجرائها والتي لا تراعي بالكامل نوع الجنس وحقوق الإنسان تؤكد مدى إلحاح تعميم مثل هذا النهج الشامل في جميع أنحاء العالم؛

(هـ) يوجد في عدة بلدان عدد من الممارسات الواعدة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشري والعنف الجنساني.

٤٣- ومن بين المقترحات التي قدمها المركز أن يقوم مجلس حقوق الإنسان، في استعراضاته الدورية الشاملة لسجل الدول الأعضاء المتعلقة بحقوق الإنسان، بما يلي:

(أ) التحقق من قيام الحكومات بإلغاء القوانين والسياسات التمييزية التي تُقيد حقوق المرأة وحقوق السكان المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، ومن قيامها بإصدار وتنفيذ قوانين تعزز حقوق الإنسان للجميع؛

(ب) التحقق من قيام الحكومات بإصدار وتنفيذ قوانين وسياسات تعزز وتحمي حقوق الإنسان للمرأة والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بوجه عام والنساء بوجه خاص، والأشخاص المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والناشطين في هذا المجال؛

(ج) إيلاء اهتمام خاص للجهود التي تبذلها الحكومات للتصدي للوصم والتمييز ضد الأشخاص الذين يبقون على قيد الحياة بعد تعرضهم للعنف الجنساني والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والحد من هذا الوصم والتمييز.

٤٤- وركز إسهام منظمة الخطة الدولية على حقوق الأطفال في مواجهة جائحة الفيروس/الإيدز، وعلى حق الطفل في الإعراب عن آرائه واستماع الآخرين إليها، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل. وأكدت المنظمة أنه على الرغم من أن الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري هي في مصلحة كل شخص، فإن الأطفال هم الذين سيكونون في نهاية الأمر الأشد تأثراً بهذه الجائحة في مجتمعاتهم. وفضلاً عن ذلك، فإن مواقفهم وأمطاط سلوكهم فيما يتعلق بالجنس ونوع الجنس والمخدرات ستُحدد مستقبل هذه الجوائح المحلية. ولذلك فإن الأطفال هم الجهات الفاعلة الرئيسية وأول من له مصلحة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، تماماً مثلما أن الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري هم الجهات الفاعلة الرئيسية وأول من له مصلحة في الحصول على العلاج والرعاية المتصلين بفيروس نقص المناعة البشري. ويلفت الانتباه إلى الفقرة ١١٧ من المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وحقوق الإنسان، التي تنص على أن "حقوق الطفل في أن يكون طرفاً فاعلاً في تنميته الخاصة وفي الإعراب عن آرائه وفي أن تؤخذ هذه الآراء في الاعتبار لدى اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته [ينبغي أن تمكنه] من المشاركة في تصميم وتنفيذ برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشري الخاصة بالأطفال". وقد أوضحت المشاورات التي قامت بها منظمة الخطة الدولية مع المجموعات المعنية بالأطفال في ٦٥ بلداً تعمل المنظمة فيها، استنتاجين هامين: أولهما أن العديد من برامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري لصالح الأطفال والمراهقين يتم تصورها وصياغتها دون مشاركة فعلية من قبل الأطفال. وغالباً ما تتخذ مشاركة الطفل في هذه البرامج شكل المشاركة في الخيارات بعد أن تكون الأهداف قد حُددت والبرامج قد وُضعت. أما الاستنتاج الثاني فهو أنه بإمكان الأطفال والمراهقين عندما تُوفّر لهم الأدوات والمنهجيات وحرية التصرف، تحديد القضايا التي تعرضهم لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري، والمشاركة بصورة كبيرة في صياغة الاستجابات

المناسبة. واقترحت المنظمة أن يعيد مجلس حقوق الإنسان التأكيد على ضرورة مشاوررة الأطفال والمراهقين، بوصفهم أول المجموعات التي لها مصلحة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشري، في جميع مراحل وضع وتنفيذ وتقييم البرامج والسياسات المتعلقة بالوقاية من الفيروس والتي تستهدف الشباب.

٤٥ - وأبلغت منظمة الإيدز السويدية وهي الرابطة السويدية العاملة لصالح حاملي فيروس نقص المناعة البشري عن عملها مع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري في السويد، ولا سيما أنشطتها في مجال إشاعة الوعي. ومن بين القضايا الرئيسية التي تتصدى لها الرابطة: حق المشاركة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري؛ ودعم برامج تبادل المحاقن في البلد؛ والدعوة إلى إدخال تحسينات على خدمات الرعاية والعلاج للمتسهي اللجوء الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشري والمهاجرين الذين لا يحملون وثائق ثبوتية؛ وتقديم الدعم إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري والذين يلاحقون قضائياً بسبب نشر الفيروس؛ والعمل للاعتراض على القيود المفروضة على سفر وإقامة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري؛ وتعزيز حق الجميع في تأسيس أسرة، ولا سيما من خلال التشجيع على زيادة استخدام طرق تقلل بدرجة كبيرة من مخاطر انتقال فيروس نقص المناعة البشري بالنسبة للزوجين عندما يكون الرجل هو حامل الفيروس؛ والعمل من أجل إزالة السمات القمعية للقانون السويدي المتعلق بالأمراض المعدية، بما في ذلك واجب الإبلاغ والعزل الإلزامي.

#### رابعاً - الاستنتاجات

٤٦ - إن الإسهامات الواردة من شتى الجهات الفاعلة لا تبين المجموعة الواسعة من التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في التصدي لجوانب حقوق الإنسان المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز فحسب، بل أيضاً تنوع المبادرات التي تم اتخاذها والتي حققت نتائج إيجابية. وقد شددت جميع الإسهامات على أن احترام حقوق الإنسان هو أمر مركزي للقضاء على المرض وآثاره.

٤٧ - ومن بين الاستنتاجات الواردة في الإسهامات ما يلي: أولاً، إن مجموعات الأشخاص المعرضين لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشري أو لانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بهذا المرض تشمل النساء والأطفال والشباب والعاملين بالجنس لأغراض تجارية والرجال الذين يمارسون اللواط، ومتعاطي المخدرات بالحقن، والمهاجرين والشعوب الأصلية. وهناك حاجة ملحة للتصدي لحالة حقوق الإنسان للمرأة ولا سيما صحتها الجنسية والإنجابية واستقلالها الاقتصادي. وبالمثل أشارت الإسهامات إلى أن حقوق الطفل لا تزال تتعرض للانتهاكات على نطاق واسع في مجال فيروس نقص المناعة البشري والإيدز، سواء في حالة الأطفال المصابين بالمرض (ومن ذلك مثلاً ما يتعلق بالوصول إلى العلاج والعقاقير التي يمكن للطفل أن يبتلعها) أو في حالة الأطفال الذين يتأثرون بالمرض من نواحٍ أخرى ولا سيما الأطفال الذين يصبحون يتامى بسبب فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

٤٨ - وفي معرض تناول حقوق الإنسان للمجموعات المعرضة لخطر الإصابة وانتهاكات حقوق الإنسان، فقد أكدت الإسهامات الحاجة إلى بيانات إحصائية (لا تتوفر حالياً) عن أثر المرض، لا سيما على المجموعات المعرضة لخطر الإصابة، وأكدت على أن ذلك يحد من قدرة الحكومات على حماية حقوق الأفراد. وأشار إلى نقطة تتعلق بالموضوع، وهي ضرورة مشاركة الأشخاص المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري في

وضع وتنفيذ ورصد المبادرات باعتبار أن ذلك يشكل عاملاً هاماً لنجاح هذه المبادرات. وسلط عدد من الإسهامات الضوء على توفير خدمات الفحوص المتصلة بفيروس نقص المناعة البشري بوصفها خدمات مركزية لضمان معرفة الأشخاص المصابين لأوضاعهم وتلقيهم العلاج. وخلصت الإسهامات إلى أنه على الرغم من ضرورة التشجيع على إجراء الفحوصات، فإن هذه ينبغي أن تتم وفقاً لضمانات حقوق الإنسان المتمثلة في الموافقة الحقيقية المستنيرة (بما في ذلك إجراء الفحص طوعاً) ودون الكشف عن هوية الشخص المعني. وأخيراً، أعادت الإسهامات التأكيد على النقطة التي أشار إليها القرار ٨٤/٢٠٠٥ ومفادها أن الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشري لا يزالان يشكلان، حتى بعد عقود من مبادرات إشاعة الوعي بهدف تغيير المواقف، عقبة من أهم العقبات التي تحول دون التصدي الفعال لهذا المرض.

-----